الوارد وافقا وسنا ربطا وتعويضا والمراد النجس
ولو تعدد وندب خاتم فضة وكرهه بعضهم منها
للنساء لشائبة التشبه فيطلي لهن ذهبا درهمين
فاقل وبالبسري كما هو آخر قوليه صلى الله عليه
وسلم وللنساء من تناوله فيحمل عند الاستنجا
وجعل فصه للكف لانه ابعد من النجس ومنع
متعدد وان دون درهمين كما زاد ذهبه على
الثلث والاكره على ما افاده ع ح والمواق وحرير عطف
على الحلي ولو مع كثيف خلافا لما مر وي واجاز
الحنفية فرشه وتوسده ووافقهم ابن الماجشون
اوتعا لمرأته وفاقا لابن ناجي وشيخه ابن عرفة
وخلافا لابن العربي وفي المدخل جوازه وحرم الحرير
ولو لحكة حيث لم يتعين لها وخلافا لابن حبيب
وجماعة والذي للجهاد خلافا لابن الماجشون وما عزي
انظر عبق لسنة العورة الا لعلاج وعمة اصابه
متعلق بالثوب كشريطة الحنفية وعلم من خبرها
في اثنا الثوب تحريم تسبيح بحرير وغيره ومنه ما يفعل
بحرير على العمامة مثلا والقيطان والزر لغير اي
سعة سعته من ثنيتها عن استخفاف بعض
الاشياخ وتجوز الخياطة بالحرير قطعا وجاز ستار
كناموسية خيمة يتقي بها المتزوفهون الناموس

انتهى وفي المدخل في فصل خروج النساء للمعلم منع ذلك
لان استعمال كل شيء بحسبه وهو وجيه ودابة الخصوص
الجهاد لا لولي واكثر هذه الفروع ليست نصا قديما
وانما استظهار المشايخ وسجافا لائقا باللابس
وفاقا للشافعية وكره ما نسج بحرير وغيره وهو
الخز ولو كانت اللحمة حريرا كما نص عليه بعض شراح
الرسالة وبعض شراح الاصل منعه لقلة اللحمة
وجاز للولي الباس الصغير فضة وكره التحريب
والذهب كما يفيده ح وغيره وحرم لغير قد او
شيخنا وجوز لغداء اسير واما مجرد عاقبة لعجز
فبمجرد جوهره والاقوى مع التجمل ومن كسر معوقا
ملتصقا فلا شيء عليه في صاغته اقتناء اول استعمال
اجاز عقد وافا لمرأة ولهذه المبالغة اعدت الخاتل
وما اعطفه على المحلى او معشى بغيره بخلاف الباطن
والضمير للفضة منقب وذي حلقة تشبيه في
الاولية على المذهب في الاصل لا نهاس المحلى وبالهوة
بحلقة نسبة او بخلل منه شيء وفاقا للمدونة
وانا معتمد على اقوى القولين في الاصل بناء على ان الرخصة
للصغير فيما به التفاضل لا المطلق سرق ولمرأة
الحلي ومن تطلقا ولو نعلا وفراشا وقفل جيب
لا قفل منعقد وفاقا لانه غير ملبوس وستور حرير

Copyright © King Saud University